بسم الله الرحمن الرحیم

علم اصول الفقه

عموم وخصوص ٧-٨-٩٦ ٢١

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

«حجية العام مع المخصّص المجمل»

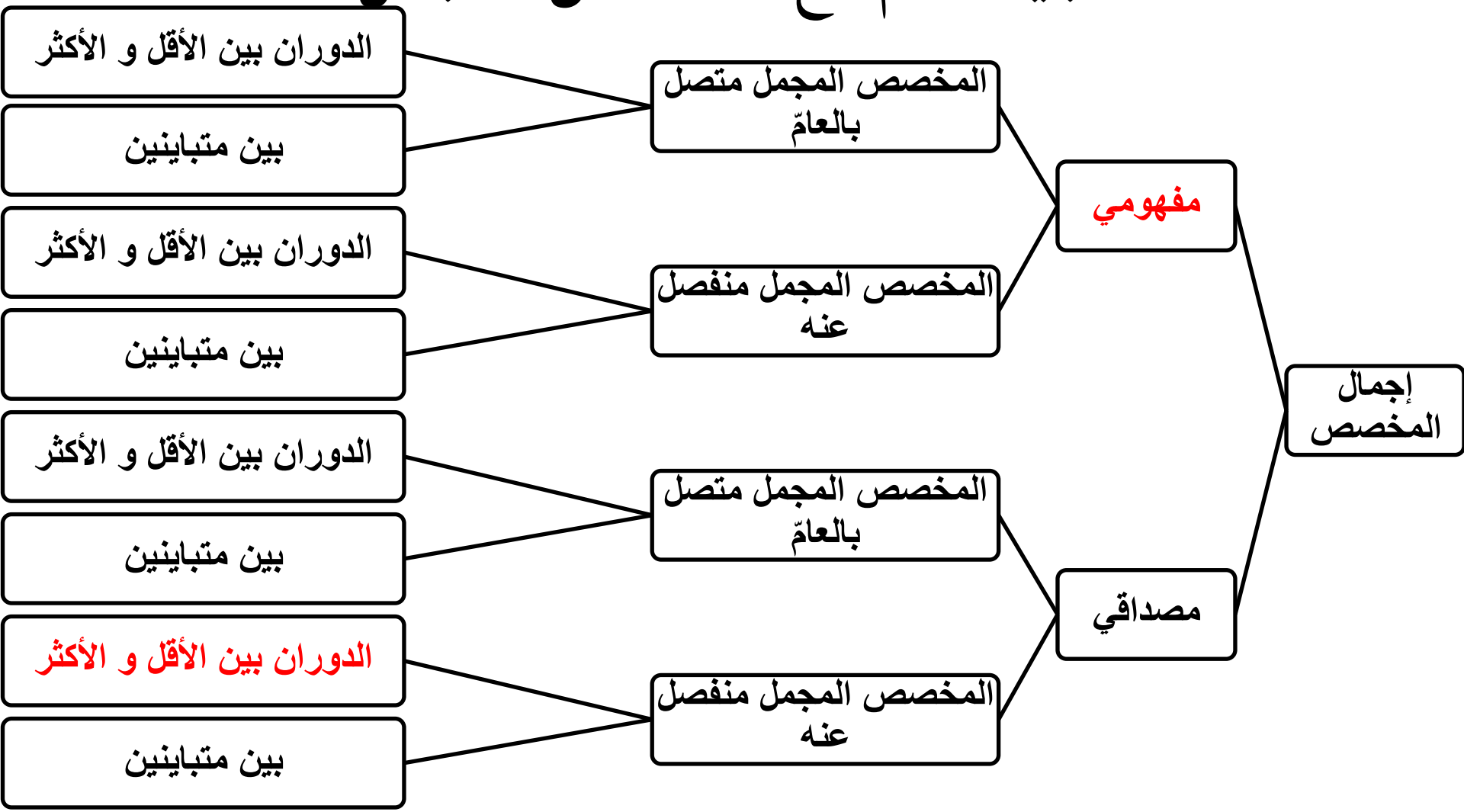

«حجية العام مع المخصّص المجمل»

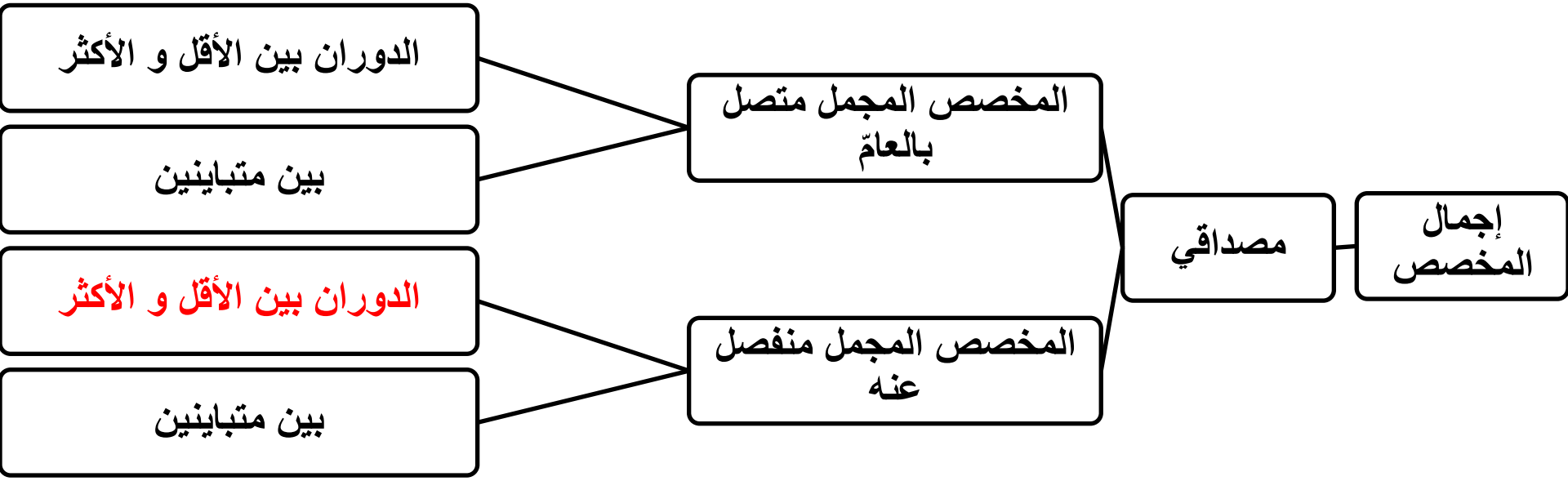

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الأولی
- - انه قد یقال بصیغة ساذجة انه یمکن التمسک بالعامّ فی الشبهة المصداقیة لمخصصه و ذلک لأنَّ مقتضی التمسّک بالعامّ تام و المانع مفقود.

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- امَّا المقتضی فلأنَّ المفروض انفصال المخصص و عدم انثلام ظهور العام الشامل لکل فرد من افراد الفقیر مثلاً حتی الفرد المشکوک فسقه.
- و امَّا فقدان المانع فلأنَّ المانع المتوهم هو المخصص و لکنه لا یمکن التمسک به فی الفقیر المشکوک فسقه لأنه لا یحرز انطباقه علیه فکیف یمکن التمسک به فإذا لم یکن الخاصّ حجة فی مورد الإجمال مع فعلیة ظهور العام کان المتعین حجیة العام لا محالة.

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الثانية
- - و هی مناقشة فی الخطوة السابقة و حاصلها: انَّ ظهور العام بعد ورود المخصص یصنف إلی صنفین صنف یکون حجة و هو ظهوره فی الفقراء غیر الفساق و صنف لا یکون حجة و هو ظهوره فی الفقراء الفساق، و مورد الشک المصداقی لا یدری هل انَّه ینتسب إلی الفئة الأولی أو الثانیة،؟ فیکون الشک فی أصل المقتضی و شمول الظهور الحجة من العام لمورد الإجمال.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۰

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الثالثة
- و هی مناقشة فیما ذکر فی الخطوة السابقة و تصحیح للمدعی فی الخطوة الأولی و حاصلها: انَّ التصنیف المذکور اعتباطی لا موجب له لأنَّ ظهور العام انما یقتضی شمول کل فرد فرد من مصادیقه و هم الفقراء فی المثال- علی ما تقدم شرحه فی بحوث أدوات العموم- حیث قلنا بأنها تدلّ علی انَّ کلّ فرد موضوع للحکم،

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۰

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- فالمقتضی انَّما هو الظهور الجزئی فی کلّ فرد و هذا محرز فی الفرد المشکوک و انَّما یشک فی وجود المانع عنه و هو شمول المخصص و قد عرفت انَّه لا یمکن التمسّک به فلا یعقل أنْ یکون مانعاً، و امَّا تصنیف ظهور العام إلی صنفین و فئتین فمجرد انتزاع عقلی عما هو واقع ظهور العام و دلالته فلا عبرة به.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۰

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الرابعة
- - و تتكفل عرض مقالة المحقق النائینی (قده) التی تحاول إبطال ما انتهینا إلیه من مجموع الخطوات السابقة ببیان فنی یتوقف علی مقدمة حاصلها: انَّ الحكم له مرحلتان مرحلة الجعل الّذی یفرض فیه الموضوع مقدر الوجود فی أفق الجعل و یحكم علیه بالحكم، و مرحلة المجعول و فعلیة الحكم باعتبار انطباق موضوعه علی الخارج.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۰

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- و انحصار الحكم الفعلی بقسم من الافراد تارة، يكون من جهة انحصار موضوع الحكم بذلک القسم، كما إذا مات الفقراء الفساق مثلاً و لم يبق فی الخارج إلاَّ الفقيرالعادل. و أخرى: يكون من جهة تحديد فی مرحلة الجعل تخصيصاً أو تقييداً أو نسخاً،

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۱

المقام الثانی – فی المخصص المجمل مصداقاً

انحصار الحكم الفعلي بقسم من الافراد

- من جهة **انحصار موضوع الحكم** بذلك القسم
- من جهة **تحديد في مرحلة الجعل** تخصيصاً أو تقييداً أو نسخاً

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۱

المقام الثانى – فى المخصص المجمل مصداقاً

بحوث فى علم الأصول (الهاشمى) ج٣، ص: ٣١١

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- و بین الانحصارین فرق جلی ذلک انَّ الأول لا یوجب تعنون العام بخصوص ذلک القسم المتبقی من الافراد بل ثبوت وجوب الإکرام فی الفقیر العادل انما هو باعتباره فقیراً من دون دخل لخصوصیة عدالته فیه لأنَّ موت بعض مصادیق موضوع الجعل لا یؤثر علی الجعل نفسه الّذی یکون الموضوع مقدراً فیه کما لا یخفی، بل حتی لو فرض عدم وجود شیء من موضوع الجعل فالجعل ثابت علی موضوعه المفروض فی أفق الجعل، و لهذا لا یعقل أنْ یکون انعدام بعض مصادیق الموضوع خارجاً موجباً لتعنون موضوع الجعل بغیره بل الموضوع نفس الموضوع و انما لا یجد مصداقاً ینطبق علیه غیره.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۱

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- و امَّا فی الثانی فلا محالة یتحدد العام و یتعنون بغیر مورد التخصیص لأنَّ التحدید الوارد منصب علی الجعل نفسه لیضیِّق منه تخصیصاً أو نسخاً، و من الواضح انه بلحاظ هذه المرحلة امَّا أنْ یکون هناک تقیید أو إطلاق لاستحالة الإهمال ثبوتاً فإذا فرض ثبوت المخصص جداً و عن مصلحة و ملاک کما هو حال الأحکام الشرعیة کان لا محالة دلیلاً علی التقیید و تعنون الجعل ثبوتاً بالفقیر الفاسق لأنَّ الإهمال مستحیل و الإطلاق خلف ثبوت التخصیص.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۱

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- و بهذا یتضح انَّ نقض المحقق العراقی (قده) علی مقالة المحقق النائینی «۱» بموارد موت الفقراء الفساق من الغرائب المعدودة التی وقع فیها هذا المحقق فانَّ الفارق بین النحوین مما لا یکاد یخفی.

- (۱)- أجود التقریرات، ج ۱، ص ۴۵۸- ۴۵۹

المقام الثانی – فی المخصص المجمل مصداقاً

التمسك بالعامّ في موارد الشبهة المصداقية للمخصص

لإثبات الحكم المطلق

لإثبات الحكم المشروط بالعدالة

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۱

المقام الثانی – فی المخصص المجمل مصداقاً

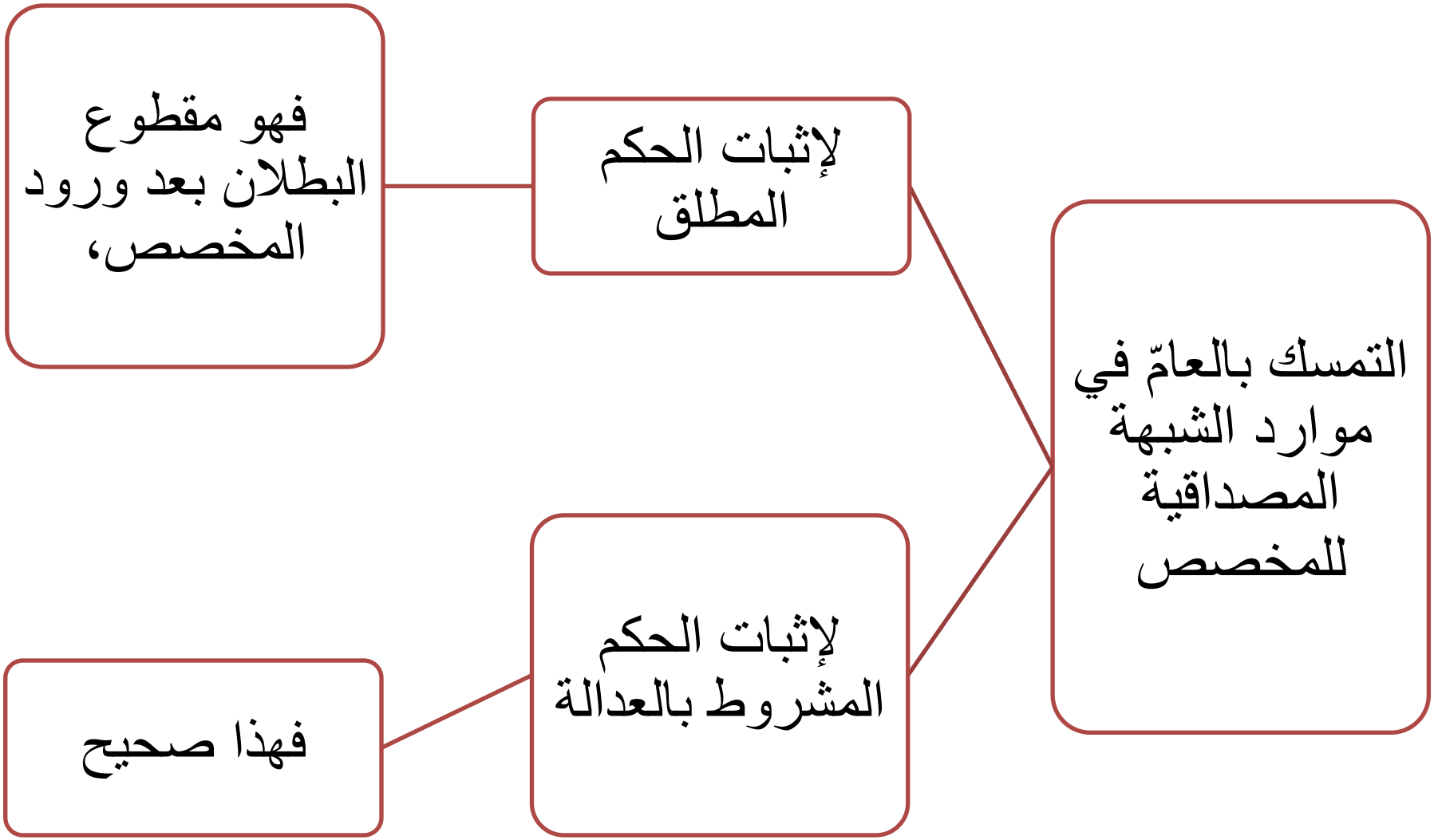

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۱

المقام الثانی – فی المخصص المجمل مصداقاً

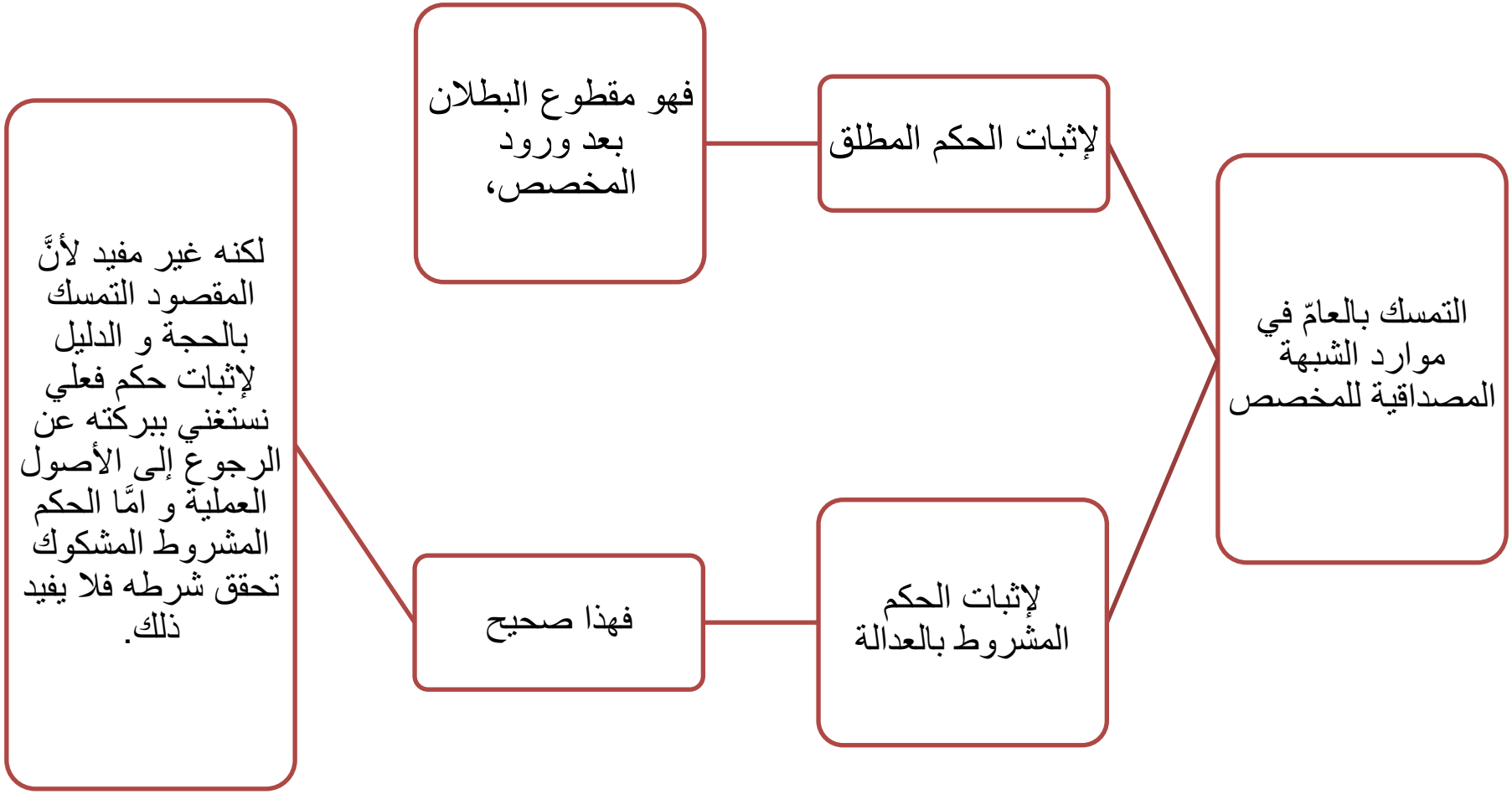

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۱

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- و علی ضوء هذه المقدمة یقال فی موارد الشبهة المصداقیة للمخصص
- إنْ أُرید التمسک بالعامّ لإثبات الحکم المطلق فهو مقطوع البطلان بعد وَرود المخصص،
- و إنْ أُرید التمسک به لإثبات الحکم المشروط بالعدالة فهذا صحیح لکنه غیر مفید لأنَّ المقصود التمسک بالحجة و الدلیل لإثبات حکم فعلی نستغنی ببرکته عن الرجوع إلی الأصول العملیة و امَّا الحکم المشروط المشکوک تحقق شرطه فلا یفید ذلک.

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الخامسة
- - و نناقش فی هذه الخطوة مقالة المحقق النائینی (قده) فنقول: انَ الشبهة فی المقام التی یراد علاجها بالعامّ شبهة موضوعية و لیست حکمیة بحسب الفرض، و علی هذا الأساس إذا فرض تمامیة مقتضی العام و ظهوره فی نفسه للفرد المشکوک أمکن التمسک به لإثبات وجوب إکرامه بالفعل و لو کان یلزم منه کونه عادلاً، فلیس التمسک بالعامّ فی الموارد مستلزماً لإثبات حکم مطلق حتی یقال بأنه مقطوع الکذب بعد ورود المخصص الدال علی التقیید إذ لیست الشبهة حکمیة لیراد إثبات الحکم المطلق

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۲

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- و انما الشبهة موضوعية و مقتضى العام إثبات الحكم الفعلى على كل فرد من افراده فيكون معنى التمسک به فى الفقير المشكوک إثبات وجوب إكرامه لأنه عادل تماماً نظير ما إذا قام دليل خاص فى زيد الفقير المشكوک فى عدالته على وجوب إكرامه فكما كنا نتمسک به و بالملازمة نثبت انّه غير فاسق كذلک الحال فى دلالة العام و شموله لزيد فانه يثبت وجوب إكرامه الفعلى لأنه غير فاسق، و وجوب الإكرام لكونه غير فاسق لا يكون معارضاً مع التخصيص كما هو واضح فالحاصل:

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- المعارض مع التخصیص دلالة العام فی الشبهة الحکمیة علی نفی التقیید لا دلالته فی الشبهة الموضوعیة
- و مجرد تعنون الجعل المدلول علیه بالعامّ ثبوتاً بنقیض عنوان الخاصّ لا یکفی لإبطال شبهة التمسک بالعامّ فی الشبهة المصداقیة لمخصصه بعد أنْ کان ظهوره فی إثبات الحکم الفعلی بوجوب الإکرام علی کل فرد تاماً فی نفسه.

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- نعم لو ضممنا إلی هذا المبنی **مبنی آخر** کأنَّ مدرسة المحقق النـائینی (قده) قد أضمرته و لم تصرح به و **هو انَّ العام یدلّ علی ثبوت حکمه فی کلّ فرد بالعنوان المأخوذ فیه** أی ثبوت وجوب الإکرام علـی کـلّ فرد بما هو فقیر فقط. تمَّ ما ترمی إلیه إذ یقال عندئذٍ:
- بأنه لو أُرید من التمسک بالعامّ إثبات وجوب إکرام زید بما هو فقیر غیر فاسق فلا مقتضی بعد ورود المخصص و إنْ أُرید إثبات وجـوب إکرامه بما هو فقیر غیر فاسق فلا مقتضی للعامَ فی ذلک إذ لا ظهـور فیه علی انَّ زید بما انه غیر فاسق یجب إکرامه،

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- و من هنا نعلم انَّ تمامية مقالة الميرزا (قده) و برهانه فی المقام مبنیٌ على الاعتراف بأمرين:
- أحدهما- تعنون العام ثبوتاً بغير عنوان الخاصّ.
- و الثانی- دلالة العام إثباتاً على ثبوت حكمه فی كل فرد بما انه معنون بعنوان العام.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۲

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- و نحن نوافق مدرسة الميرزا (قده) فی الأمر الأول و اما فی الثانی فلا نعترف بدلالة العام علی ثبوت حکمه فی کل فرد بما هو معنون عنوان العام و انما العام یدل علی ثبوت حکمه الفعلی فی کل فرد من افـراد عنوان العام مهملاً من حیث کونه بذلک العنوان فقط أو من جهة دخل عنوان اخر فیه أیضاً.

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- نعم عمومه للفرد الفاقد للقید ینفی دخل ذلک القید فی موضوع الحکم إلاَّ انَّ هذا لا یعنی انَّ عمومه لکل فرد و شموله له لکونه مصداقاً لَلعنوان المأخوذ فیه لا غیر، فعمومه لکل فرد لا یقتضی إلاَّ إثبات الحکم الفعلی فیه مهملاً من ناحیة ما هو مناط ثبوت الحکم،

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۳

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- و استفادة عدم دخالة غیر العنوان المأخوذ فی مدخول العموم فی الحکم انما یکون ببرکة عمومه للفرد الفاقد- و هو الفقیر الفاسق- الّذی علم بکذبه بعد ورود المخصص لا انها شرط فی دلالته و شموله لکل فرد،
- فمقتضی العام بلحاظ الفرد المشکوک فعلی و الشک فی وجود المانع عنه، لما تقدم فی الخطوة الثالثة من انَّ العموم ینحل إلی دلالات عدیدة بعدد کل فرد فرد فإخراج أی فرد حتی الفرد المشکوک یکون تخصیصاً زائداً علی العام فلا یقاس بباب المطلقات کما هو واضح [۱].

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۳

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- [۱]- یفهم من هذا البیان ان هناک فرقاً بین المطلق و العام فالمطلق لا مجال لتوهم حجیته فی الشبهة المصداقیة لمقیّده، و هذا یمکن ان یبین فی وجهه أحد أمرین الأول- ان المطلق لا نظر فیه إلی الافراد و انما یکشف الإطلاق عن ان تمام الموضوع للحکم ثبوتاً ذات الطبیعة و بعد ورود المقید علم بأنها لیست تمام الموضوع و انما الموضوع هو المقید و المفروض الشک فیه و هذا بخلاف العام الّذی یکون الحکم فیه ثابتاً علی کل فرد فرد.
- و هذا المقدار من البیان یمکن الإجابة علیه بأنَّ الفرق بین العام و المطلق لیس من ناحیة رؤیة الافراد فی العام دون المطلق کیف و ان المطلق أیضاً قد یکون ناظراً إلی الافراد کما فی الجمع المضافٍ فی مثل قولک «أکرم علماء البلد» کما ان العام ربما یکون الاستیعاب فیه أجزائیاً أو مجموعیاً و انما الفرق من ناحیة دلالة العام علی الاستیعاب باللفظ بخلاف المطلق الّذی تکون الدلالة فیه بالسکوت و عدم البیان.

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- الثانی- ان العام حیث یدل فیه اللفظ علی الاستیعاب و شمول الحکم لکل فرد فرد فیکون مقتضی التمسک بالعموم فیه لکل فرد نفی خروجه عن الحکم بأی عنوان من العناوین بخلاف المطلق فانه لا یوجد فیه ما یدل علی هذا النفی الا بمقدار ما یسکت عنه من القیود فإذا ثبت التقیید بقید کالعادل فمع الشک فی انطباقه لا یوجد ما ینفی به عدم خروج ذلک الفرد بذلک العنوان لا باللفظ کما هو واضح و لا بالسکوت لأن المفروض العلم بالتقیید. و اما العام فعمومه للفرد المشکوک بنفسه یدل علی استیعاب الحکم له لفظاً أی یدل علی نفی انطباق أی عنوان مخرج له عن العام و هذه الدلالة فی الشبهة الحکمیة تقتضی نفی التخصیص بعنوان آخر و فی الشبهة المصداقیة بعد فرض ثبوت التقیید بالعدالة تقتضی نفی انطباق ذلک العنوان علی المصداق المشکوک فیه. فالحاصل: ان المطلق و ان کان یمکن التمسک بإطلاقه فی الفرد المشکوک لنفی أخذ عدمه قیداً فی الجعل و إثبات سعة الجعل من ناحیة إلا ان هذا لا ینفی احتمال خروجه بقید آخر غیر مسکوت عنه و معلوم الحصول. و هذا بخلاف العام فان عمومه للفرد یدل باللفظ علی عدم خروجه بأی عنوان فیدل بالملازمة علی عدم خروجه بالقید المعلوم أیضاً.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۳

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- و مما یدل علی عدم تمامیة الأمر الثانی المتوقف علیه برهان المیرزا (قده) انا لو فرضنا انّ دلالة العام علی وجوب إکرام کل فقیر انما هی باعتبار کونه فقیراً لا غیر، لزم عدم حجیة العام فی الباقی بعد ثبوت التخصیص فضلاً عن الشبهة المصداقیة لمخصصة للعلم بکذب دلالته هذه و لا مقتضی لظهور آخر فیه کما هو واضح.

بحوث فی علم الأصول (الهاشمی) ج۳، ص: ۳۱۴

المقام الثانی- فی المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة السادسة- فی بیان البرهان الفنی المختار علی عدم جواز التمسک بالعامّ فی الشبهة المصداقیة لمخصصه.

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم – ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir